

ما هي الخطة الإقليمية للاجئين السوريين ولتعزيز القدرة على الصمود

الخطة الإقليمية للاجئين السوريين ولتعزيز القدرة على الصمود هي عملية متماسكة إقليمياً قائمة على البلدان، تعترف بالصمود الوطني وبخطط إرساء الاستقرار كعوامل أساسية، وتسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية على التخطيط والتنفيذ.

يقدم المنسقون/منسفو الشؤون الإنسانية المقيمون التوجيه والتنسيق الاستراتيجيين على المستوى القطري بالتنسيق مع الممثلين القطريين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية مسؤولية قيادية إقليمية وعالمية تجاه عنصرَي اللاجئين والصمود على التوالي.

سُتطلق هذه الخطة في ديسمبر/كانون الأول 2014، وتمتد على سنتين متتاليتين. (2015 و 2016).

الخطة الإقليمية للاجئين السوريين ولتعزيز القدرة على الصمود هي استراتيجية شراكة إقليمية واسعة تركز على الخطط أو الإجراءات الوطنية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين الإنسانية على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الحماية، ولتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات بهدف التخفيف من آثار الأزمة السورية على المنطقة.

وترتكز هذه الخطة على نموذج خطة الاستجابة الإقليمية القائم والناجح وتعتمد نهجاً جديداً ومبتكراً يجمع التدخلات الإنسانية والإنمائية لضمان استجابة دائمة للأزمة السورية قائمة على الصمود يتشارك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

هي منصة للتخطيط وحشد الدعم وجمع الأموال وإدارة المعلومات والمراقبة، تجمع اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة وأكثر من 150 جهة فاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، والمجتمع المدني وحكومات لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر.

عنصران في خطة واحدة

عنصر الصمود: سيعزز قدرة الأفراد والأسر، المجتمعات والدول على الصمود وقدرة الدول على التعامل مع أثر الأزمة السورية في المنطقة

عنصر اللاجئين: سيلبي الاحتياجات على صعيد الحماية والاحتياجات الإنسانية للاجئين والأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمعات المتأثرة

تقدم الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود و مراحلها

أكتوبر/تشرين الأول-نوفمبر/تشرين الثاني 2014:

سيتم تنفيذ خطة اتصالات واسعة في إطار الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود لضمان اطلاع كافة أصحاب المصلحة، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، على آخر التطورات والإنجازات والأنشطة المتعلقة بالخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود.

13 أكتوبر/تشرين الأول: ستم إقامة ورشة عمل إقليمية حول إدارة المعلومات ورصدها وتقييمها لتعزيز أفضل الممارسات والترابط الإقليمي في إعداد التقارير المتعلقة بالخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود.

أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2014: سيتم وضع اللمسات النهائية على الفصول القطرية واللمحة الإقليمية.

أوائل ديسمبر/كانون الأول 2014: سُتطلق الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

1 سبتمبر/أيلول 2014: توافق المديرون الإقليميون على خارطة طريق هذه الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود وهي الوثيقة التوجيهية لمراحل تطورها، وقاموا بنشرها.

4-3 سبتمبر/أيلول 2014: أطلقت ورشة العمل الإقليمية للخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود العملية وقدمت التوجيه للمشاركين من 5 بلدان و40 قطاعاً، فضلاً عن النماذج التي سيتم تعديلها بحسب الحاجة لوضع الفصول الخاصة بالبلدان في سياقها.

أوائل سبتمبر/أيلول 2014: إطلاق عمليات تخطيط على المستوى القطري مع الحكومات والشركاء

20 سبتمبر/أيلول 2014: تقديم المسودة الأولى للملخصات القطرية ليتم تحليلها ومراجعتها على الصعيد الإقليمي (راجع الصفحة التالية)

أكتوبر/تشرين الأول 2014: ستستمر عملية وضع الخطط القطرية الكاملة في كل قطاع وبلد بالتزامن مع تطوير الخطط الوطنية ولتعزيز القدرة على الصمود وإرساء الاستقرار.

التوقعات الأولية للعام 2015

يشعر أصحاب المصلحة بقلق كبير بشأن مسار تفاقم الأزمة: مع أكثر من 3.2 مليون لاجئ و6.4 مليون سوري نازح داخلياً في سوريا، وتعاظم موجة النزوح لأكثر من 2.9 عراقي بين لاجئ ونازح داخلياً، فضلاً عن تفاقم العمليات العسكرية في العراق وسوريا على حدّ سواء. ويستنفد اللاجئون مدخراتهم ومواردهم ويزدادون ضعفاً، وتتواصل حاجتهم إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة.

طال تراجع النشاط الاقتصادي مع سوريا الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، الأمر الذي أثر على المالية العامة والعجز التجاري والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وقيد قدرة قاعدة الموارد في البلدان المضيفة على مواجهة تأثير الأزمة. يتصاعد التوتر السياسي والاجتماعي في الكثير من الأماكن، لاسيما في البلدان التي تستضيف أكبر أعداد اللاجئين السوريين. ويتسبّب تزايد الطلب على الخدمات والدعم من البلديات والحكومات بضغط اجتماعي وسياسي إضافية على المجتمعات المضيفة الضعيفة.

وتظهر مسودات الملخصات الأولية حول البلدان في إطار خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود، استراتيجية تنمية ستستمر في توفير الاستجابة الفورية الفعالة والكفوءة للوافدين الجدد وفي تلبية الاحتياجات الأساسية للضعفاء وفي توفير الدعم للبلديات المتأثرة باللاجئين. وستواصل هذه الخطة دعم التحوّل إلى نظم تقديم الخدمات الوطنية وتعزيزها عند الإمكان.

وفي ما يلي، نسلط الضوء على تحولات محدّدة في النهج المتبع في المنطقة في مختلف قطاعات الاستجابة في إطار هذه الخطة.

المأوى: سيُوفّر الدعم بصورة متزايدة للأفراد الذين يعيشون في المخيمات والتجمعات للمشاركة في المجتمع المحلي، وذلك من أجل توفير بديل عن المخيمات وإمكانية التحول إلى جزء أساسي من المجتمع الأكبر. أكثر قدرة على الاكتفاء.



الحماية: ستواصل استراتيجية الحماية ضمن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود، تعزيز الآليات الحكومية للحماية، والتركيز على تعميم هذه الحماية والحدّ من آليات التعامل السلبية. ويُشكّل ضمان وصول اللاجئين من دون تمييز ومشاركتهم في المجتمع والتركيز على "عدم التسبب بالأذى" المبادئ الأساسية التي تتمحور حولها هذه الخطة في إطار الاستجابة المتعددة القطاعات.



التعليم: ستمنح الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود الأولوية للجهود الهادفة على ضمان الوصول غير التمييزي للأطفال اللاجئين إلى برامج المدارس الوطنية في المنطقة، بما في ذلك الحفاظ على نظام الدوام الثاني وتعزيزه كوسيلة مهمة تضمن شمل أكبر قدر ممكن من التلاميذ. كما تعتبر الفعالية من حيث الكلفة لدى الاستثمار في التعليم نهجاً قيماً في المنطقة.



الصحة: ستستمر الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في اتباع نهج أكثر فعالية من حيث الكلفة واستدامةً على صعيد الصحة، مع التركيز على ضمان الوصول إلى الأنظمة الوطنية الفعالة للاجئين، ودعم قدرة هذه الأنظمة على الصمود في وجه الطلب المتزايد. وسيتم وضع حدّ لتطوير آليات موازية. وبرز التطعيم، بما في ذلك ضد شلل الأطفال، فضلاً عن تعزيز قدرة النظم الصحية على معالجة الأمراض المعدية في المنطقة من الأولويات المهمة على صعيد الصحة.



الاحتياجات الأساسية: تواصل هذه الخطة، عند الإمكان، التحوّل التدريجي من المساعدات العينية إلى المساعدات النقدية غير المشروطة مع منح الأولوية لتحسين الاستهداف من أجل الوصول إلى الأشد حاجة من دون التسبب في تفاقم الحالات الضعيفة. سيتمنح ذلك اللاجئين المزيد من الكرامة وحرية الاختيار، ويتيح ضخ النقد، ويدعم بالتالي فرص العمل وسبل كسب العيش في مجتمعاتهم المحلية. وسيتم تعزيز هذه الاستجابات القائمة على النقد، مع التركيز الشديد على بلوغ أقصى قدر ممكن من التآزر بين النظم الوطنية، خصوصاً في مجال نقل المعارف والقدرات.



الأمن الغذائي: ستواصل عملية تقديم المساعدات للاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وللضعفاء في المجتمعات المتأثرة أيضاً بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي والمساواة. ومن المتوقع تزايد استهداف اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. وسيتم تحقيق الانتقال من الأطعمة العينية والقسائم الورقية إلى القسائم الإلكترونية، مع توسيع نطاق صيغة البطاقة الواحدة. كما سيوفر الدعم للإنتاج الزراعي العائلي الضيق النطاق لتحسين الأمن الغذائي وإنتاج المدخول لها من بيع المنتجات الزراعية.



سبل كسب العيش: يعتبر الاهتمام المتزايد بسبل كسب العيش والاكتفاء الذاتي والأشغال العامة عنصراً مهماً من الخطة الإقليمية للاستجابة ولتعزيز القدرة على الصمود، حيث تدعو الحاجة إلى استثمار إضافي للموارد. وتساعد هذه الاستثمارات، بفضل البرامج الفعالة القائمة على الصمود، في تأمين الاستقرار للأسر اللاجئة والمجتمعات والحكومات المضيفة، الأمر الذي يساهم في خلق فرص العمل والتحضير لمستقبل أكثر استدامة. ستعزز هذه الخطة الاستثمارات في البنية التحتية العامة للمجتمعات المحلية، الأمر الذي يساعد في تخفيف الضغط على البنية التحتية والذي يسببه وجود أعداد كبيرة من اللاجئين.



المياه والصحة العامة والنظافة: في المخيمات، تعزز الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز القدرة على الصمود، جعل خدمات المياه والصحة العامة والنظافة أكثر فعالية واستدامةً واقتصاداً عبر التحوّل من الحلول المؤقتة مثل خزانات المياه والمراحيض المجتمعية إلى شبكات الأنابيب وأنظمة الصرف الصحي الملائمة والمراحيض المتوفرة لكل عائلة والموصولة، عند الإمكان، بإمدادات الأنظمة البلدية. وسيوّج التركيز خارج المخيمات على العمل مع المجتمعات المتأثرة والحكومات المضيفة على تحسين قدرة الخدمات القائمة وفعاليتها والتعامل مع العدد المتزايد من المستفيدين، مع الحرص على إنشاء بنية تحتية وخدمات وسياسات محسنة، مثل التكيف مع ندرة المياه، تستمر حتى بعد انتهاء الأزمة.

